سلاماً يا عراق

تظاهرات الكيتاويين

■ هاشم العقابي

أكثر من سبب شدني لتظاهرة أهل الكوت. فبينهم عشت أجمل أيام طفولتي. وهناك صادقت دجلة عن قرب وقرأت أول كتاب وكتبت أول قصيدة وذقت أول طعم للحب. كل هذا حضر ببالي وأنا أتابع خروج الكيتاويين للمطالبة بإنصافهم وإنصاف مدينتهم.

قبل هذا التاريخ كان قد استوقفني حديث سمعته من أكثر من مصدر يتهم مدينة الكوت بأنها لا تثور عندما يثور العراقيون. فهي، والعهدة على من قال، لم تشترك في ثورة العشرين. وقيل أيضا أنها لم تشترك في انتفاضة العام ١٩٩١ ضد صدام.

وحتى وان صح ما قيل عنها سابقا، مقارنة بما حدث اليوم، فلا أجد ضيرا في ذلك. فها هم العرب على طول تاريخهم لم نشهد انم اسقطوا نظاما بإرادتهم الشعبية قبل أن يحرق البو عزيزي نفسه. يبدو أن الكوت كانت منسجمة مع ما اعتاد عليه العرب قبل التغيير. واليوم تنسجم أيضا مع التحول الجديد فبادرت لتكون سباقة على طريق فرض إرادة الشعب على الحكومة وهذه هي صفات الشعب الحي. يؤثر ويتأثر.

كان صباح الأربعاء بالكوت صباحا آخر. صباح استيقظ على أصوات شباب سئموا البطالة وغياب الخدمات وزكمت أنوفهم رائحة الفساد. ساندهم شيوخ ورجال من كل التخصصات والطبقات سيراً نحو بيت الداء. كانوا مسالمين متحضرين لا يبغون فساداً في الأرض. قادتهم خطواتهم الشجاعة والصابرة لتقف عند باب مجلس محافظتهم.

وبدلا من أن يفتح أعضاء مجلس المحافظة صدورهم لطلبات المتظاهرين، أمطرت حمايتهم صدورهم بالرصاص الحي فهوى قسم كبير منهم بين قتيل وجريح. وما أن بدأت لغة الرصاص وانتشر الرعب حتى بدأت الحرائق تشب في مباني المحافظة.

نحن، وكل واع ومخلص لهذا الوطن، لا يبرر حرق مؤسسات الدولة تحت أية ذريعة مهما كانت. لكننا في الوقت ذاته نوجه الإدانة أولا لمن لا يحترم إرادة الشعب أو يستهين بدمه. فالإنسان يبقى الاثمن من أية مؤسسة أو بناية. والذي بدأ إباحة دم الإنسان العراقي هو من يتحمل أولاً نتائج كل ما حدث من دمار. فهل تتوقع الحكومة من شعب يطالب بحقوقه المشروعة أن يجابه الرصاص بالورود؟ لقد علمنا التاريخ أن لغة الرصاص والدم لا تثير غير الحرائق والدمار.

غضب المسؤولون اشد الغضب على البنايات التي احترقت، ولا نلومهم. لكننا نسأل: أين هو غضبهم وغيرتهم على من سفك دماء مواطنين ذنبهم الوحيد أنهم قالوا لا للفساد؟

كنا نتوقع بيانا رسميا صريحا وجريئا يدين الجريمة ويعاقب القتلة. وتساءل الكيتاويون أين هي الحكومة مما حدث؟ جاء الجواب أن عوقب أهل الكوت عقابا جماعيا بفرض حظر التجوال عليهم. إن منع التجوال يجب أن يكون من اجل حماية الناس لا لحماية المسؤولين. عكس ذلك يتحول إلى وضع الشعب تحت الإقامة الجبرية. شعب يعاقب بأكمله من اجل فرد واحد لأنه مسؤول. أما القتلة فلا ندري بأي واد ينعمون ولا نعرف أسماءهم أو جنسياتهم.

قيل إن سفك قطرة من دم إنسان يهتز لها عرش الرحمن. أفلا يستحق الدم العراقي الذي سكب على ارض الكوت أن يهتز له عرش محافظ؟

في الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس حزب الدعوة الإسلامية

طالباني: تحديات الديمقراطية أصعب وعلينا الاحساس بنبض الشارع

بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني في كلمة ألقاها في الاحتفالية التي أقيمت في الذكرى الخامسة و الخمسين لتأسيس حزب الدعوة الإسلامية، على النضال المجيد من الكفاح العنيد ضد الطغاة الجائرين، والنضال من اجل حرية الشعب العراقي وسعادة أبنائه. وقال في كلمته "إنها مناسبة لاستعادة صفحات التضحية والفداء التي سجلها بُناة هذا الحزب. وعلى هذا الدرب مشى أعضاء حزب الدعوة طوال أكثر من نصف قرن متكاتفين مع سائر إخوتهم العراقيين المناضلين ضد الاستبداد والدكتاتورية والطامحين إلى عراق العدل والديمقراطية والإخاء والمساواة، عراق الحريات والتعددية، عراق البناء والحداثة.

وأضاف طالباني: أن التضحيات الجسام التي قدمها حزبكم المجاهد وسائر المناضلين العراقيين، في غياهب السجون، وفي زنازين الإعدام، وعبر مرارات المنافي هي ثمن دفعناه معاً قرباناً لتحرر شعبنا من نير الجور السياسي والاضطهاد الاجتماعي والحيف الديني والمذهبي والقومي. لقد صار ذلك الإرث الكفاحي المجيد الذخيرة التي حملها حزب الدعوة الإسلامية ومعه سائر الأحزاب والقوى الوطنية العراقية ليدخلوا معتركاً جديداً واجهوا فيه تحديات الحكم في ظل الديمقراطية الوليدة، وهي تحديات اكتشفنا عند مواجهتنا لها أنها لم تكن أهون، بل قد اقول اشد صعوبة وتعقيداً، من اهوال ومشقات المجابهة مع الطاغية ونظامه.

فلقد ترتب علينا ان نتفق على الدستور الدائم بوصفه الميثاق الوطني والقاعدة الأساس للصرح الديمقراطي والمرجعية التي نحتكم إليها رغم تحفظات على بعض بنوده واختلافات في تفسيرات أخرى.

وكان الاستفتاء على الدستور والانتخابات التي سبقته وتلته الممارسات الديمقراطية الأولى لشعبنا والاختبار الصعب لأحزابنا التي صار عليها أن تقنع الجماهير بأهليتها لإدارة عملية بناء العراق الجديد.

وأكد في كلمته: من واجبنا، نحن الذين نتحمل المسؤولية، أن نحرص على ألا يكون هناك أي انفصال أو قطيعة بين السلطة والمجتمع، علينا أن نصغي إلى صوت الشعب الذي هو مصدر السلطات وان نتعامل بسرعة مع مطالبه بوضع خطط لمعالجة سريعة للأوضاع الخدمية والاقتصادية والأمنية، وان نشن حرباً مفتوحة ضارية ضد الفساد الذي صار عقبة حقيقية تعيق تطور البلد وتعرقل مسيرته نحو البناء الديمقراطي.

إن الديمقراطية ليست مجرد قسائم توضع في صناديق الاقتراع، بل أنها الضامن الفعلي لحقوق الأقليات، السياسية والقومية والدينية، والكفيل بممارسة الحريات التي نصت عليها لائحة حقوق الإنسان، وهي حريات متكاملة لا تتجزأ، إنها حرية التنافس المتكافئ في السياسة والاقتصاد وفي الحصول على المناصب والوظائف بصرف النظر عن الانتماء القومي أو الديني أو المذهبي.

الفقيه حسين الصدر: الحوار هو لغة الاحتجاج العلمي والحضاري، بل هو ستراتيجية الانتصار

بغداد / المدى

أكد السيد حسين إسماعيل الصدر في بيان موجه إلى الشعوب العربية والإسلامية عبر فيه عن مساندته للشباب العربي المتطلع نحو التغيير.

ودعا الصدر إلى ضرورة اعتماد الحوار السلمي في الوصول إلى المطالب التي تعبر عن إرادة الشعوب في انتهاج القيم الحضارية للوصول إلى مبتغاها.

وفيما يلي نص البيان:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

وأنا أتابع التطورات المقلقة التي يمر بها عالمنا العربي والإسلامي تهزني مشاعر وعواطف شعوبنا تجاه رغبة جادة في التغيير، فان هبّة جماهيرنا خاصة الشباب منهم للمطالبة بحق الحياة الحرة الكريمة عمل يدخل الفرحة على القلوب، ويجدد الأمل بمستقبلٍ زاه، فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وروحياً، أنها هبّة الشباب المسؤول، الشباب الذي يشعر بأنه من صميم الأمة، ويتحمل مسؤولية التغيير، التغيير الايجابي، التغيير الهادف باتجاه الخير والعطاء والنماء، وتكريس الأخلاق العربية الإسلامية البناءة، وهو التغيير الحق، الذي يمهد كما قلت لإشراقة روحية رائعة تنقذ البلاد والعباد من الفساد والخراب والتبعية والذيلية.

إني أتابع كل هذه الحركة وأدعو لها بالرشاد والسداد، وقد أعجبني التزامكم بقيم التظاهر السلمي، والمطالبة القانونية، واحترام ممتلكات البلاد والعباد، ذلك من شأن الشعوب المتحضرة، ولا عجب فأنكم أبناء ذلك الدين القيم، وصناع حضارة سامقة يشهد لها التاريخ بالسمو والرفعة والإنسانية، وأحذركم يا أبنائي من اندساس المخربين والمشعوذين من أن يحولوا حركتكم من حركة حضارية مدنية إلى فوضى وتخريب وفساد وعبث، فأن أعداء الأمة كثيرون ومتربصون، فإياكم أن تنساقوا مع شعارات القوة الغاشمة، والاعتداء على المال العام، فهذه فتنة لا نتائج من ورائها سوى الندم.

أوطانكم عزيزة عليكم أبنائي، فليكن تحرككم من أجل الوطن وأبناء الوطن، وليس التحرك غاية بحد ذاته كما تعلمون جيداً، وأنا على ثقة بوعيكم وحصافتكم ونباهتكم.

الحوار هو لغة الاحتجاج العلمي والحضاري، بل هو ستراتيجية الانتصار، والمطلوب منكم أن تستجيبوا لأي بادرة سلمية لحل المشاكل، وتذليل سوء التفاهم، والقوى الغاشمة تعقد الأمور، وتدخلها في نفق مظلم.

إني أطالب مثقفي شعوبنا أن يرشدوا التحرك الشعبي هذا الذي اعترفت به الحكومات، وأدعو إلى استثمار كل بادرة ايجابية تصدر من الجهات الحكومية، من أجل تطويرها وتصعيد هويتها والتي هي بقوة الله بصالح الشعب والقضية التي يناضل من اجلها.

لنصلي جميعاً لأوطاننا وشعوبنا، ونصلي لتحقيق مطالبنا العادلة، بالسلم والحوار وبالابتعاد عن العنف والتخريب والقوة الغاشمة.

نواب: الاتفاقية الأمنية لا تلبي طموح أميركا

غيتس: سنحاول البقاء أكثر في العراق.. ويطالب بتمويل جديد لتدريب الشرطة

عن: واشنطن بوست..
ترجمة: عمار كاظم محمد
بغداد / هشام الركابي

اخبر وزير الدفاع الامريكي روبرت. ام. غيتس لجنة مجلس الشيوخ يوم الخميس الماضي أن كل ما فعلته الولايات المتحدة في العراق في خطر فعلي إذا لم تحصل وزارة الخارجية على المال الذي طلبته لتمويل عملها هناك، بينما تغادر القوات الامريكية البلاد في نهاية هذا العام.

وأشار غيتس إلى انه بسبب محدودية التمويل الحالي باستمرارية الصرف وفق معدلات عام ٢٠١٠ فان وزارة الخارجية لا تستطيع صرف الأموال للاستعدادات في الوقت الحالي فيجب ان يتم بناء وسائل لذلك و هناك أشخاص يجب استخدامهم، وهم لا يستطيعون فعل أي شيء من ذلك، ولذا نحن سنستنفد الوقت من ناحية إتمام هذا الأمر.

يقول غيتس "إن الموقف يذكرنا بأعوام الثمانينيات حينما قمنا بصرف ملايين الدولارات لطرد السوفيت من أفغانستان ولم نستطع الحصول على مليون دولار لبناء مدارس هناك في أعوام ١٩٨٩ – ١٩٩٠ وهو الأمر الذي قاد إلى سيطرة طالبان فيما بعد" مضيفا "إذا لم تستطع وزارة الخارجية الحصول على الأموال التي تحتاجها فان الشيء نفسه سيحصل في العراق".

السيناتور ليندسي غراهام من الأعضاء الجمهوريين وصف هذا الانتقال "كاندفاع للجانب المدني.. فنحن في الوقت الذي نقوم فيه بسحب قواتنا فان الشراكة المدنية العسكرية ضرورية للعمل والبناء".

جراهام الجمهوري الذي يترأس لجنة اعتمادات مجلس الشيوخ الفرعية التي تمول جزءا من برنامج وزارة الخارجية قال "يجب علينا أن نعالج تلك الأموال كثروة للأمن القومي وأنا سأقوم بأي شيء استطيع فعله من جهة الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ لتأكيد إننا نحمي تلك الأموال".

السيناتور كارل ليفين الذي يترأس لجنة القوات المسلحة يوافق على أن التحول سيكون ناجحا فقط في حالة أن وزارة الخارجية والوكالات المدنية الأخرى تتسلم المصادر التي يحتاجونها لهذه المهمة وأثار جراهام سؤالا فيما إذا كان هناك قوات أمريكية إضافية يجب أن تبقى في العراق بعد نهاية هذا العام حيث تم تحديد جدول للمغادرة تحت بند الاتفاقية الإستراتيجية الأمنية التي وقعت مع الحكومة العراقية في عهد إدارة الرئيس بوش.

وقال غيتس إن هناك ١٥٠ عسكريا و٢٠٠ مقاول مدني سيعملون في السفارة الأمريكية في بغداد لإدارة وصول صفقات الأسلحة الأمريكية التي يتم شراؤها من قبل العراق من خلال برنامج المبيعات العسكري الامريكي.

وقد سئل غراهام غيتس فيما اذا كان من الأفضل بالنسبة للجيش الامريكي أن يوفر الأمن المطلوب بدلا من استخدام وزارة الخارجية الأمريكية جيشاً من المقاولين الأمنيين وقد وافق وزير الدفاع على هذه الفكرة.

وقد كشف غيتس بان هناك محادثات غير رسمية مع العراقيين حول إمكانية اتفاقية جديدة تتيح للبعض من القوات الأمريكية البقاء بعد ٣١ كانون الثاني للمساعدة في الجهد الاستخباري والتموين والدفاع الجوي، لكن وزير الدفاع قال: لكون البقاء العسكري الامريكي غير مرغوب شعبيا في البلاد، فانه لا احد من القادة السياسيين يرغب في أن يكون أول شخص مسمى يدعمه، مضيفا انه يأمل "عند تسمية وزير الدفاع العراقي الجديد أن يكونوا قادرين على أن نتقدم إلى الأمام في هذا الحوار مع العراقيين".

وكان وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس قال أيضا إن العراق سيواجه مشاكل شتى من حماية مجاله الجوي إلى جمع واستخدام معلومات المخابرات ما لم يغير خططه لإعادة جميع القوات الأمريكية مع نهاية العام الحالي. وأبلغ غيتس جلسة الاستماع في الكونغرس: هناك بالتأكيد مصلحة لنا في أن يكون لنا وجود إضافي ولم يحدد عدد القوات الأمريكية الإضافية التي يتحدث عنها. وسعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى إنهاء حرب العراق بطريقة منظمة مؤيداً اتفاقاً مع العراق وقع في عهد إدارة بوش لسحب جميع القوات الأمريكية بحلول نهاية ٢٠١١م. لكن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) دأبت على القول إن واشنطن ستدرس أي طلب عراقي لإبقاء قوات أمريكية إضافية إلى جانب حوالي ١٥٠ جندياً سيعملون في مكتب للتعاون الأمني.

وقد أثارت تصريحات روبرت غيتس حول مستقبل العراق بعد الانسحاب كامل القوات الأجنبية من البلاد اهتمام عدد من القوى السياسية.

عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أوضح أن تصريحات وزير الدفاع الامريكي مثيرة للاهتمام سيما وإنها جاءت متزامنة مع الأوضاع المتشنجة التي تشهدها المنطقة. وقال المطلبي في تصريح خص به "المدى" إن الأمريكان أدركوا أن الاتفاقية الأمنية التي ابرموها مع الحكومة العراقية أصبحت لا تلبي طموحهم لذلك فتصريحات وزير الدفاع الامريكي تلمح إلى أن القوات الأمريكية تنوي البقاء في العراق لفترة أطول. مضيفا أن هذا الأمر خط احمر لا يمكن تجاوزه فالحكومة مصممة على انسحاب آخر جندي أمريكي نهاية عام ٢٠١١ كما أن الاتفاقية الأمنية غير قابلة للتغيير.

عضو ائتلاف دولة القانون اتهم بعض الأطراف السياسية التي لم يسمها بمغازلة الولايات المتحدة الأمريكية ودعوتها إلى إبقاء جزء من قواتها في العراق بحجة أن البلاد لا تزال بحاجة إلى القوات العسكرية الأجنبية.

وأبدى المطلبي استغرابه من تلك المواقف سيما وان الأطراف نفسها التي تدعو القوات الأمريكية بالبقاء الآن، كانت في السابق تنادي بخروجها.

يشار إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي أكد إنه لن يعيد التفاوض على الاتفاقية الأمنية، لكنه أبقى أيضاً على احتمال أن البرلمان قد يوافق على تمديد ما لوجود أمريكي إذا اقتضت الضرورة.

ويوجد الآن ما يقارب من ٥٠ ألف جندي أمريكي في العراق مقارنة مع ١٧٠ ألف جندي في ذروة الوجود الأمريكي هناك.

من جانبه قال عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية عبد الخضر الطاهر إن مسألة التواجد الامريكي في العراق أمر محسوم ولا يمكن العدول عنه.

وأضاف في تصريحات خص بها "المدى" أن التحذيرات التي تحدث عنها وزير الدفاع الامريكي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار من قبل الحكومة العراقية لان تلك التحذيرات قد تكون واقعية. وأشار الطاهر إلى أن التواجد الامريكي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن سبب لنا معاناة كبيرة لا يمكن نسيانها ولازلنا ندفع ثمنها لحد الآن، لاسيما قرارات الحاكم المدني بريمر إلى مبدأ المحاصصة الطائفية المقيتة.

القيادي في ائتلاف العراقية دعا الحكومة إلى تفعيل عمل الأجهزة الأمنية و الاستخبارية وبنائها بشكل متوازن ومن قبل قيادات كفوءة لغرض مواجهة التحديات بكل قوة واقتدار.

في غضون ذلك أكد الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا أن القوات الأمنية العراقية أصبحت قادرة على تسلم المهام الأمنية في عموم البلاد.

وقال عطا في تصريحات سابقة لـ"المدى" إن الأجهزة الأمنية باتت مهيأة لتسلم الملف الأمني خصوصا بعد زيادة عديد تلك القوات وتطور قدراتها القتالية.

قل ودل

نوري المالكي

تأخرت عملية تسمية الوزراء الأمنيين بسبب انشغالنا بتسمية باقي الوزارات، هذا ما قاله رئيس الوزراء نوري المالكي، إلا انه شدد في الوقت نفسه على عزمه بعرضهم أمام مجلس النواب دون الرجوع إلى الكتل في حال عدم حدوث التوافق السياسي، مؤكداً استبدال من سيتم رفضه.

ندى الجبوري

بعد أن تم رفض مشروع مرشح النائب الرابع لرئاسة الجمهورية انتقدت النائبة عن القائمة العراقية ندى الجبوري ترضيات للأحزاب السياسية، مشددة على أن المواطن هو من يستحقها لا الأحزاب في تقاسم السلطة. لافتة إلى وجوب إعادة النظر بجميع المناصب التي لا تخدم المواطن والتي ترضي بعض الأطراف.

علي محسن

أكد رئيس لجنة مؤسسات المجتمع المدني البرلمانية النائب علي محسن التميمي ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات في عملية بناء المجتمع العراقي وتعزيز تجربته الديمقراطية، مشيراً إلى أهمية السعي لتشريع قانون النقابات، مشددا على ضرورة تعزيز التعاون مع وزارة الدولة لمؤسسات المجتمع المدني.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون